

استراتيجية القيادة الشيوعية الصينية في تحقيق التنمية الشاملة

**The strategy of the Chinese communist leadership in achieving
comprehensive development**

م. م. ياسين مارد كاظم الدحيدحاوي

جامعة الكوفة – كلية الهندسة

Assistant teacher: Yassin Mard Kazem Al – Dahidhawi

University of Kufa – College of Engineering

yasynmard985@gmail.com

المُلخَص

إنَّ أيديولوجية القيادات الحاكمة تنعكس على البنى المؤسسية، وعليه سعت قيادات الدولة الصينية إلى إرساء مبدأ محاسبة الجميع والعمل المستمر، إذ طرح الزعيم الصيني "ماو تسي تونغ" ما سُمِّي بـ"الماوية"، لتحويل الصين إلى أمة عصرية، واتبعت القيادات عبر إصلاح المؤسسات، أنموذجاً يشجع توسع الكمية في المجتمع المدني، وإعطاء الأولوية للاستقرار. وفي ظل التشبث الأميركي بالرأسمالية، والقطبية المنفردة، والعولمة التي أفقرت الشعوب لمصلحة الشركات الاحتكارية، لذلك عملت القيادات الصينية على تطوير الإصلاحات، عن طريق الاندماج في الأسواق العالمية المفتوحة، واتخاذ إجراءات تؤمن دخول البضائع والاستثمارات الأجنبية. وحينما بدأ التراجع الأميركي جراء الأحادية، بدأت الصين تأخذ المراكز المتقدمة عالمياً، عبر تقديم مبادرات طموحة بديلاً عن العولمة الرأسمالية، تقوم على المشاركة والتضامن العالمي.

الكلمات المفتاحية: الصين، القيادات الصينية، الإدارة الصينية، الصعود الاقتصادي، طريق الحرير، التنمية السياسية.

Abstract

The ideology of the ruling leaders is reflected in the institutional structures. Accordingly, the Chinese state leaders sought to establish the principle of holding everyone accountable and continuous work. The Chinese leader "Mao Zedong" proposed what was called "Maoism" to transform China into a modern nation, and the leaders followed, by reforming institutions, a model that encourages... Expanding quantity in civil society, and giving priority to stability, and in light of the American clinging to capitalism, single – polarity, and globalization that impoverished the people for the benefit of monopolistic companies, so the Chinese leaders worked to develop reforms by integrating into open global markets, and taking measures to secure the entry of foreign goods and investments, and when it began American decline due to unilateralism. China began to take advanced positions globally by presenting ambitious initiatives as an alternative to capitalist globalization based on global participation and solidarity.

Keywords: China, Chinese leaders, Chinese administration, economic rise, Silk Road, political development.

مقدمة

إنَّ القيادات الصينية أتبعَت استراتيجيات محددة، وفق أسس دستورية تتلاءم مع الواقع الصيني، بغية تشكيل دولة تمتاز بخصائص فردية، لإحداث نقلة نوعية في إدارة المؤسسات الداخلية، وإقامة العلاقات الخارجية، حتى تصبح الصين فاعلاً أساسياً في النظام العالم، لذلك بدأت استراتيجية القيادات الصينية في ثلاث مراحل، هي: مرحلة "التثبيت والمواجهة"، إذ تمَّ الاعتماد على الأيديولوجية الشيوعية، والحكم المركزي في ملكية الدولة وسائل الإنتاج، والاقتصاد المخطط. ومرحلة "الإصلاح والانفتاح"، من حيث الحفاظ على استمرارية النظام السياسي القائم على محورية القيادة المركزية للحزب الشيوعي، مع إجراء الإصلاحات في مؤسسات الدولة، بالتزامن مع الانفتاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وأصبحت الصين تقاد بالنظام السياسي الاشتراكي، الذي يرمي اقتصاد السوق باسم الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، ونقل الوضع الاقتصادي من حكر على الدولة، ليصبح ملكية مختلطة بين الدولة والأفراد، وتحرير كوابح الاقتصاد الجامد. ومرحلة "الرسوخ والانطلاق"، من حيث بلوغ الصين مكانتها بوصفها قوة مركزية عالمية، بعد أن تحققت عوامل النهضة العظيمة للأمة الصينية.

أهمية البحث:

تنتقل أهمية البحث من أنَّ جمهورية الصين الشعبية، دولة مستمرة في الصعود إلى قمة هرم النظام السياسي والاقتصادي الدولي، وأنَّ مقدار القوة الصينية في تنامٍ مطردٍ، يتسارع بكل المعايير حتى تصبح الصين ركناً من أركان النظام العالمي، وإحدى القوى العظمى، وذلك عن طريق الإستراتيجية المتبعة من القيادات الصينية، في تدعيم عوامل التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية.

إشكالية البحث:

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: "طبيعة الإستراتيجية المتبعة من القيادات الشيوعية الصينية، لتحقيق التنمية المتصاعدة"، إذ أصبحت الصين عملاقاً سياسياً واقتصادياً مؤثراً في العلاقات الدولية، لاسيما أنَّ القيادات الصينية أتبعَت استراتيجية الإصلاح والانفتاح، لتخفيف التدابير والقيود المفروضة من العالم الغربي، وخلق بيئة أعمال أكثر تمكيناً. وعليه تتضح التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة المرتكزات التنموية للقيادات الصينية، من حيث دور القيادات الصينية في بناء العملية التنموية، خلال النظام الدولي الثنائي القطبية، والأحادي القطبية، والمتعدد القطبية؟

- ما الأدوات المتبعة من القيادات الصينية، لتحقيق التنمية السلمية في ظل التنافس العالمي، من حيث تحقيق التنمية السياسية، والاقتصادية، وتعزيز العقيدة العسكرية، والأمن القومي؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أنَّ القيادات الصينية وضعت آليات محددة، لإدارة عملية الإصلاح السياسي، والاقتصادي، وسعت إلى الحفاظ على نمط مستمر من التقدم، لتحقيق التنمية والتطور، لتعزيز رفاهية الشعب. وعلى الرغم من الضغط التي تتعرض له الصين، إلا أنَّ القيادة تواصل عملية التنمية عالية الجودة.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، بغية استنباط الحقائق، وتتبع التطورات حول طبيعة السياسات العامة المتخذة من القيادات الصينية، لإجراء عملية الإصلاح، والنهوض بالواقع السياسي، والاقتصادي الصيني، حتى تتمكن الصين من تشكيل كتلة سياسية، واقتصادية مؤثرة في التوازنات العالمية.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على الملخص، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمن مبحثين: تناول المبحث الأول "المرتكزات التنموية للقيادات الصينية في الصعود المتدرج". وتضمن المبحث الثاني "أدوات تحقيق التنمية السلمية في ظل التنافس العالمي".

المبحث الأول

المرتكزات التنموية للقيادات الصينية في الصعود المتدرج

إنَّ انتهاء الحرب الأهلية الصينية، والحرب اليابانية - الصينية، حفزت القيادات الشيوعية على إقامة الثورة التي توجت بتولي السلطة، وقد امتلكت الوعي والإخلاص لتحقيق التغيير اللازم، وامتازت بالنباهة لحسم القضايا بالشكل الإيجابي، عن طريق نظرة واسعة بعيدة عن الذاتية في التعامل مع الأمور الخاصة والعامة سواء أكانت داخلية أم دولية، الأمر الذي أسهم في تقدم الصين وانفتاحها على المستوى العالمي، فقد أدت القيادة الصينية الدور الفعّال في عملية التنمية السياسية والاقتصادية، من حيث استبدال نمط الحكم الديكتاتوري، إلى نمط حفظ الخصائص النوعية للشعب الصيني، والتدرج نحو الديمقراطية، وتحقيق التنمية بعيداً عن الرؤية الغربية للديموقراطية، والانفتاح الاقتصادي. وبناءً عليه، نقسم هذا المبحث على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، دور القيادات الصينية في بناء العملية التنموية خلال الثنائية القطبية. الفرع الثاني، تطلع القيادات الصينية لإصلاح العملية التنموية في ظل الأحادية القطبية. الفرع الثالث، إجراءات القيادات الصينية في تعزيز العملية التنموية لدعم التعددية القطبية.

الفرع الأول: دور القيادات الصينية في بناء العملية التنموية خلال الثنائية القطبية:

تشكّلت جمهورية الصين الشعبية بقيادة الرئيس "ماو تسي تونغ" (Mao Zedong)، الذي تسلّم السلطة خلال الأعوام ١٩٤٩ - ١٩٧٨، وقد سعى إلى إيجاد النموذج الشيوعي الصيني المستقل، فقد أخذ الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الصيني، بعيداً عن قيادة الاتحاد السوفياتي للكتلة الاشتراكية، على الرغم من الخطة الاشتراكية الموحدة التي تتضمن النضال الأممي لمحاربة الإمبريالية^(١)، وفق الاستراتيجية الماركسية اللينينية، واعتماد سياسة بروليتارية لمحاربة الطبقات المستغلة، فضلاً عن تأميم الصناعات، وإنشاء التعاونيات الجماعية في القطاع الزراعي، لكن الصين حاولت الابتعاد عن الصراع بين الثنائية القطبية، خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

إنَّ الرئيس "ماو تسي تونغ" واجه عقبات أمام التقدم النوعي للبناء الحضاري الصيني، أبرزها: إنَّ القيادة كانت عاجزة عن تحقيق الوحدة الوطنية، لاسيّما مع انقسام تايوان، فضلاً عن عزلة الشعب الآسيوي الصيني عن الشعوب الأوروبية

^(١) Wolf, Eric R., Peasant Wars of the Twentieth Century, (Norman: University of Oklahoma Press, 1999), P. 103 - 118.

المتطورة، لاسيما في مجال الحصول على التكنولوجيا الصناعية، فضلاً عن انهيار القطاع الصناعي والزراعي، ومشكلة الاحتكار لكبار السوق^(١).

وأمتلك زعيم الحزب الشيوعي "ماو تسي تونغ"، أفكاراً تمتاز باليقظة الوطنية لقيادة الأمة الصينية، وقادرة على تحقيق تحولات فكرية، أسهمت في توجه العمل السياسي، عن طريق التغيير الشامل في هيكل الدولة، عبر رؤية الصين بحاجة للإصلاح في جميع الميادين، وقيادة المعارضة وسط موجة من الفوضى والاضطرابات. واعتمد الفكر الماوي على الطبقة الفلاحية، بوصفها طلائع قوة الثورة الشيوعية. وقد ركزت مبادئ الثورة الماوية في تحقيق الاستقلال، والوحدة الوطنية للصين، وإقامة حكومة مركزية، وجيش قوي قادر على حماية النظام السياسي، وتطوير القطاعات الصناعية، والزراعية، التي تحقق الاكتفاء الذاتي للصين، فضلاً عن تطوير التعليم والمؤسسات الصحية^(٢).

وعلى المستوى الخارجي، استعان الرئيس "ماو تسي تونغ" بالتجارب الأممية، التي تدعم بناء الدولة الصينية، بما يتلاءم مع الخصائص، والإمكانات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لدولة الصين الجديدة^(٣)، وكان يرى بأن العالم يخضع لإرادة الدول الغربية الاستعمارية، ويقع تحت تصرفها، ويجب التعامل مع الدول الغربية من منطلق القوة، عن طريق استخدام الأساليب المنطقية في التعامل^(٤). لذلك أنخذ الرئيس خطوات إصلاحية أهمها^(٥):

أولاً- إلغاء جميع الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية داخل الأراضي الصين.

ثانياً- تحرير المرأة، والسماح بحرية التفكير، والعمل لتحقيق العدالة الإجتماعية.

ثالثاً- التمسك بالأيديولوجية الثقافية الخاصة بالشعب الصيني.

رابعاً- تجزئة الأراضي الصينية من الناحية الإدارية، إلى مدن صغيرة لإعادة بناء الصين الجديدة.

^(١) بيشل، إنريكا كولوتي، الثورة المتواصلة، ترجمة: فؤاد مرقص ونبيل مهاني، (بيروت: دار الحقيقة للطباعة، ١٩٧١)، ص ٢٨، ٢٩.

^(٢) Karl, Rebecca E., Mao Zedong and China in the Twentieth – Century World: A Concise History, (north Carolina: Duke University Press, 2010), P. 167.

^(٣) عبد الكريم، وجيه أحمد، ماو تسي تونغ: العملاق الأصفر الذي أخرج المارد الصيني من قمقمه، (دمشق، دار الكتاب العربي، ٢٠١١)، ص ١٠٢.

^(٤) إبراهيم، بكر محمد، أخطر ١٠ قادة في العالم، (القاهرة: مركز الرؤية للنشر والإعلام، ٢٠٠٤)، ص ١٦٦، ١٦٧.

^(٥) هيرن، فولفجانج، التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام بالسعودية، ٢٠١١)، ص ٥٦.

خامسًا- بناء القوات المسلحة الوطنية للدفاع عن الصين ونظامها السياسي.

سادسًا- تطوير القاعدة الصناعية بشكل يضاهاى الدول المتقدمة.

سابعًا- إصلاح المؤسسات والبنى التحتية الصينية التي كانت تعاني من الخراب نتيجة للحرب الأهلية.

ثامنًا- تحديث مرافق الدولة لتتحول إلى دولة متقدمة تتجه نحو التمدن بما يتلاءم مع الواقع الصيني^(١).

تاسعًا- تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية في الصين، عن طريق تغيير المجاميع السياسية،

ونقل العاصمة من "نانجينغ" (Nanking) إلى "بكين" (Beijing)، وتغيير العلم الصيني القديم، وتحديد هيكلية الدولة

الصينية في المؤتمر الاستشاري للحزب الشيوعي عام ١٩٤٩، بأن يكون رئيس الدولة ومجلس الحكومة، بمنزلة مجلس

وزراء يتكون من (٢٠) وزيرًا مع وجود لجان فرعية^(٢).

وبعد وفاة "ماو تسي تونغ" تسلم الزعيم الصيني "دينغ شياو بينغ" (Deng Xiaoping) السلطة خلال الأعوام ١٩٧٨ –

١٩٩٢، وسعى إلى إصلاح النظام السياسي عبر مجموعة من الإجراءات، أبرزها^(٣):

أولاً- ترسيخ الديمقراطية الاشتراكية عن طريق تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع الاشتراكي الصيني.

ثانيًا- إنهاء البيروقراطية والابتعاد عن السلطة المركزية والنظام الأبوي في الحكم الصيني.

ثالثًا- الدعوة إلى إقرار قوانين ومدد زمنية، لتولي المناصب القيادية في الدولة الصينية، بهدف التخلص من حيازة الملاكات

القيادية للمناصب مدى الحياة.

رابعًا- الدعوة إلى مراجعة الدستور الصيني بما يضمن إقرار نظام الفصل بين السلطات، وحماية المواطنين، وأن يكون

نظام الحكم قائمًا على المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية للجماهير.

^(١) بون، وو، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي، ترجمة: عبد العزيز حمدي، (الكويت، المجلس الوطني للفنون

والآداب، ١٩٩٦)، ص ٢٦٦.

^(٢) Khan, Sulmaan Wasif, Haunted by Chaos: China's Grand Strategy from Mao Zedong to Xi Jinping, (London: Harvard University Press, 2018), P. 42.

^(٣) Lampton, David M., Following the Leader: Ruling China, from Deng Xiaoping to Xi Jinping, (California: University of California Press, 2014), P. 89.

خامساً- إصلاح نظام قيادات الحزب والدولة، لتحقيق التحديث الاشتراكي، عن طريق منع الازدواجية بين تولي المناصب الحزبية والعمل في الدولة، لإشاعة التخصص وعدم التشتت، وإشراك الشباب الذين يتمتعون بكفاءة عالية لإدارة الدولة في الحكومة، والحزب، والجيش، لتحقيق التطور، والتقدم للصين^(١).

وقد أعلن الزعيم الصيني الأسبق "دينغ شياو بينغ"، عن اعتماد استراتيجية "الإصلاح والانفتاح" (Reform and opening up) من الناحية الاقتصادية، وتتضمن^(٢):

أولاً- رفع شعار الصين أقل مركزية وأكثر ليبرالية، عن طريق الإقلاع عن الأيديولوجية الثقافية، التي أعلنها الزعيم الصيني "ماو تسي تونغ"، مقابل دعم الجوانب الاقتصادية.

ثانياً- توفير الدعم للنمو الاقتصادي عن طريق مساندة المؤسسات الاقتصادية، عبر تشجيع اللا مركزية، وتوفير القروض، وحياسة الحصص في الشركات، والتوازن بين الجوانب الصناعية والزراعية.

ثالثاً- تنمية الصناعات الثقيلة مع مراعاة الصناعة الخفيفة، وتطوير أساليب الإنتاج ذات التقنية العالية، إلى جانب أساليب الإنتاج التقليدي، وإقامة المناطق الصناعية بشكل متوازن وموزع جغرافياً.

رابعاً- تشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية لرأس المال الأجنبي، وإيجاد الأسواق الاستهلاكية.

أما على الصعيد الخارجي، فقد عمل الرئيس الصيني "دينغ شياو بينغ" على إنهاء سياسة الانغلاق، ونبذ التقوقع الداخلي الذي اتخذته القيادة الصينية، مقابل الاعتماد على الانفتاح، والمشاركة في المجتمع الدولي، فكان يرى أن تطبيق التنمية السياسية والاقتصادية، يتطلب الانفتاح على العالم^(٣).

لذلك حثَّ الرئيس الصيني "دينغ شياو بينغ" على الجمع بين السلطة المركزية والديمقراطية الشعبية، بغية تحقيق التحديث في الصين، والذي يحتاج إلى بيئة مستقرة وسلمية، كما أشار إلى ضرورة احترام سلطة القانون، وعدم انتهاكه، عن طريق استقلالية المؤسسات عن التأثيرات الشخصية، بهدف تحقيق المساواة للجميع أمام القانون بدون استثناء، كما دعا إلى الابتعاد عن القيود الأيديولوجية، والصراعات الطبقية، وأكد على سياسات التطبيق والخبرة، عبر حثَّ

^(١) خونغ، جوو وخوو، شيونغ، يد ممدودة: ستون عاماً من المساعدات الصينية الخارجية، ترجمة: محمد عبد الحميد حسين، (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢١)، ص ٤٦.

^(٢) العلياي، سماح مهدي صالح، مستقبل الشرق الأوسط وملاح نظام عالمي جديد، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٨)، ص ٤٠٨.

^(٣) Levine, Stephen I. and Pantsov, Alexander F., Deng Xiaoping A Revolutionary Life, (New York: Oxford University Press, 2015), P. 61.

الملاكات على التطوير لإطلاق العنان للإبداع، وإخضاع النظريات للفحص على أرض الواقع، حتى يتجاوزوا الأخطاء التي مرت بها الصين سابقاً^(١).

يتضح مما سبق، أنَّ السياسة الصينية الداخلية والخارجية خلال الحرب الباردة، اتسمت بالانفتاح، والتعايش السلمي، عن طريق عدم احتكار القادة السياسيين القرارات، إذ إنَّ تحديث العملية السياسية الصينية، احتاجت إلى هيئات أدنى من الحزب الشيوعي الحاكم، فضلاً عن بلورة مجموعة من السياسيين الفاعلين، الذين يمتلكون رؤية مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الصيني، فقد أوجد القادة الصينيين فكرة اشتراكية بخصائص صينية، اتبعت السياسات الواقعية لمعالجة المشكلات، لغرض الحفاظ على استقرار الدولة، عن طريق الابتعاد عن الصراعات بين القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتطوير الأدوات الإصلاحية الضرورية، لمواكبة متطلبات التنمية في مؤسسات الدولة، والانفتاح على دول العالم.

الفرع الثاني: تطلع القيادات الصينية لإصلاح العملية التنموية في ظل الأحادية القطبية:

تولى الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" (Jiang Zemin) السلطة خلال الأعوام ١٩٩٣ - ٢٠٠٣، وقد طرح نظرية جديد للماركسية باسم "الممثلين الثلاثة"، تقوم على القوى الإنتاجية الأكثر تطوراً، والقوى الثقافية الأكثر تقدماً، والحفاظ على مصالح أكثر عدد من المواطنين. وكان هدف النظرية مواجهة المشكلات الاجتماعية، أهمها التصدي للفساد المستشري، والقضاء على البطالة، وترسيخ الديمقراطية. وطرح الرئيس "جيانغ زيمين" إجراءات أساسية لإصلاح النظام السياسي الصيني، أهمها^(٢):

أولاً- الفصل الجزئي بين الأيديولوجية الماركسية ومؤسسات الدولة، إذ بدأ تأثير الأيديولوجية يضعف تدريجياً عن الواقع السياسي والاقتصادي الصيني.

ثانياً- تخفيف سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على مفاصل الدولة، والتحكم بها، والانتقال في إدارة الدولة من المركزية المشددة إلى اللامركزية.

^(١) دياب، محمود سعد، فردية ديكتاتورية أم ديمقراطية وطنية.. كيف يحكم الحزب الشيوعي الصين؟، (مجلة الصين بعيون عربية، مكتب

الرأية للخدمات الإعلامية والإعلامية، بيروت، العدد ١٠٨، تموز/يوليو، ٢٠٢١)، ص ٨، ٩.

^(٢) أبو عيشة، عبد الفتاح، موسوعة القادة السياسيين: عرب وأجانب، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٣٢٩.

ثالثاً- إصلاح النظام السياسي الصيني بالتدرج بدلاً من الثورة، حتى يتم الحفاظ على قوة الصين، وعدم إضعافها، عن طريق إقرار مبدأ تداول السلطة داخل هيئات الحزب الشيوعي الحاكم.

لهذا اشتملت نظرية عدم التسييس، التي أقرت في دستور الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٩٧، على دعم الممارسة الرأسمالية في التنمية الإقتصادية، فضلاً عن شرعية قيادات الحزب الشيوعي في مهمة الإصلاح، وتشكيل المؤسسات عن طريق الحرية الاقتصادية، والابتعاد عن الاستبداد السياسي، فضلاً عن نقل السلطة من المركز إلى الأقاليم المحلية، الأمر الذي مثّل تحدياً للقيادة المركزية الموحدة الصينية، المسؤولة عن الركود السياسي والاقتصادي للدولة، وتشجيع المبادرات والابتكارات في السياسة العامة، والتنظيمية للحزب والدولة، والاستقلال عن سلطات الحزب العليا^(١).

وفي المؤتمر الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قدّم الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" فكرة الحكم بالفضيلة، إذ أكّد على وجوب الجمع بين سيادة القانون وحكم الحزب الشيوعي الصيني، إذ إنّ الحكم بالفضيلة يشبه زراعة الذات، والاعتناء بالعائلة، من حيث الشعور العالي بالمسؤولية تجاه المواطنين، والعمل على تحقيق السلام والاستقرار للدولة^(٢). وأكّد الرئيس "جيانغ زيمين" في حزيران/يونيو ٢٠٠١، على ضرورة دراسة سياسة الحزب الشيوعي، وأن يتمسك بالروح الأخلاقية، مع السياسة الطيبة في تعامل الأعضاء مع أبناء الشعب، الأمر الذي يحدث عن طريق التمثيلات الثلاثة، وهي: اختيار الثقافة الأكثر تقدماً، واختيار التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج، والحفاظ على مصلحة الغالبية العظمى من السكان^(٣).

وبعد تولي الرئيس الصيني "هو جين تاو" (Hu Jintao) السلطة خلال الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠١٣، واجه عقبات تتعلق بالمهام المناطة به، أهمها: إيجاد آلية للحفاظ على التوازن السياسي بين الحزب الشيوعي الصيني والدولة، واستحداث الأدوات المناسبة للإصلاح، وإقرار القوانين الخاصة بالمؤسسات الحكومية، فضلاً عن الابتعاد عن تأثير النخب القيادية في

^(١) Zhong, Yang and Hua, Shiping, Political Civilization And Modernization in China: The Political Context of China's Transformation, (Singapore: World Scientific Publishing Company, 2006), P. 26.

^(٢) عبد العزيز، عبد العزيز حمدي، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والإقتصادية، ط٢، (القاهرة: أم القرى للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٥٠.

^(٣) أحمد، سامر خير، العرب ومستقبل الصين، ط٢، (عمان: دار البيروني للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٧٥.

المؤسسات الحكومية، وإعادة توجيه الأيدولوجيات القديمة في خدمة المصلحة العامة، والتأكيد على الأيدولوجيات المؤثرة في المجتمع. وهذه الإجراءات ساعدت على إيجاد أجواء حققت التقدم في جميع الميادين في الصين^(١).

لقد تمكّن الرئيس الصيني "هو جين تاو"، من تحقيق الاستقرار للنظام السياسي، وتعزيز الشرعية الشعبية للحكم الشيوعي، والحفاظ على وحدة الشعب وتماسكه، فقد وضع الخطط التنموية التي حققت مردودات إيجابية في الواقع الصيني، عن طريق الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع دخل الفرد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من الجوانب الإنتاجية، فضلاً عن الحفاظ على مستوى النمو السكاني من التصاعد.

وعلى المستوى الخارجي، شارك الرئيس الصيني "هو جين تاو" في القمة الأولى لمجموعة "بريك" (Break) في حيزران/يونيو ٢٠٠٩، وقد شارك الرئيس الروسي "دميتري ميدفيديف" (Dmitry Medvedev)، ورئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" (Manmohan Singh)، والرئيس البرازيلي "لويس لولا دا سيلفا" (Luis Lula da Silva)، وتمّ الإعلان عن ضرورة تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، وركزت في وسائل تحسين الوضع الاقتصادي العالمي، وإصلاح المؤسسات المالية^(٢). كما شارك الرئيس الصيني "هو جين تاو" في القمة الثانية لدول "بريك" في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وناقشت المسائل المتعلقة بالتجارة البينية بين الأعضاء، وإصلاح مؤسسات الإدارة العالمية، وتحول اسم المجموعة من "البريك" إلى "البريكس" (BRICS)^(٣)، فضلاً عن الاتفاق الروسي - الصيني على إقامة العلاقات الاستراتيجية، وتوحيد الرؤى إزاء القضايا العالمية، من حيث الاعتراض المزدوج في مجلس الأمن الدولي، على القرارات الغربية بقيادة الولايات المتحدة، لإسقاط الأنظمة تحت ذريعة نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان. فخلال القمة الثالثة لدول "البريكس" في آذار/مارس ٢٠١٣، تناول الأطراف الملف النووي الإيراني، والوضع السوري، والملف الفلسطيني، كما أشارت القمة إلى ترتيبات استراتيجية طويلة الأمد للتعاون الاقتصادي، من شأنها أن تراعي خطط التنمية في كل دولة^(٤).

^(١) Cheng, Tun – Jen, Brown, Deborah and Delisle, Jacques, China Under Hu Jintao: Opportunities, Dangers, and Dilemmas, (Singapore: World Scientific Publishing Company, 2006), P. 26.

^(٢) تشلاني، برأهما، بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢)، ص ٣.

^(٣) القصير، ماهر بن إبراهيم، تكتل دول البريكس: نشأته - اقتصادياته - أهدافه، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٤)، ص ٢٦.

^(٤) العلياوي، سماح مهدي صالح، أثر مجموعة البريكس في هيكلية النظام العالمي المتعدد الأقطاب، (جامعة الكوفة: مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، السنة الثالثة عشر، المجلد ١، الجزء ١، العدد ٤٥، آذار/مارس، ٢٠٢٠)، ص ٢٢٦.

يتبين مما سبق، أنَّ القيادة الصينية اعتمدت الوسائل الناعمة في تعزيز النظام السياسي، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحفاظ على الاستقرار داخل الدولة، فضلاً عن التوسع العالمي من دون المواجهة المباشرة مع الهيمنة الأحادية بقيادة الولايات المتحدة، إذ أصبحت الصين أحد الأقطاب المؤثرة في التوازنات العالمية بعد التقدم السريع، نتيجة الاعتماد على النمو القائم على التصدير والاستثمار.

الفرع الثالث: إجراءات القيادات الصينية في تعزيز العملية التنموية لدعم التعددية القطبية:

تسلّم الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) السلطة خلال الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠٢٤، وقد أوجد وضعاً سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً يختلف عن بقية القيادات الصينية، بسبب الترابط العالمي الذي يفرض مزيداً من التطور، لمواجهة المنافسة العالمية، لذلك أكد على تقوية الروح الوطنية داخل المواطنين، وأشار إلى أنَّها روح العصر والابتكار، التي توحد المواطنين وتجمعهم، وتعد مصدراً لإنعاش الصين وتقويتها، حتى تتمكن الصين من مواكبة العصر في مسيرة الانفتاح والإصلاح. ويهدف تحقيق الحلم الصيني، ينبغي جعل المواطنين قوة واحدة متماسكة، بين جميع القوميات، والأديان، فضلاً عن أهمية التمسك بالقانون، وقيادة الحزب الشيوعي، وتوسيع المشاركة الديمقراطية الشعبية^(١).

وسعى الرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى مكافحة الجريمة المنظمة، والفساد في المؤسسات الحكومية، والقيادات الحزبية، وحكام الأقاليم، والضباط العسكريين، ويعد الإصلاح الحكومي الذي طال كبار المسؤولين، تطوراً سياسياً نوعياً في مجال إصلاح النظام السياسي الصيني، فضلاً عن تولي الرئيس الصيني "شي جين بينغ" المناصب العليا للحزب الشيوعي والحكومة، وتولى رئاسة لجنة الأمن القومي التي أسست حديثاً، وهذه المناصب والإجراءات المتبعة حققت الاستقرار، والتقدم السياسي، والاقتصادي، فضلاً عن بناء الثقة بين الدولة والمواطن^(٢).

لقد ركزت الإصلاحات الهيكلية والنظامية داخل الحكومة، في تطبيق مركزية السلطة، وعمل على تطوير العديد من القيادات الصينية المركزية بنفسه، وعمل بصورة مباشرة على مكافحة الفساد، وأحدث تغييراً في نهج الحزب الشيوعي الصيني، فيما يخص السياسات العامة للحزب، وركزت قيادات الحزب في الإصلاحات الهيكلية والنظامية لدولة الصين،

^(١) فانغ، تساي، الاقتصاد الصيني في القرن الجديد: بين الاستكشافات العملية والتفسيرات النظرية، ترجمة: مروة السيد محمد محمود،

(القاهرة: دار صفصافة للنشر، ٢٠٢٣)، ص ٥٥.

^(٢) Li, Cheng, Chinese Politics in the Xi Jinping Era Reassessing Collective Leadership, (Washington: Brookings Institution

Press, 2016), P. 16

إذ تضمن استمرار التقدم، والتطور، وحماية المصالح العامة للبلاد في ظل المنافسة الموجودة، واعتمد على عبارة (تصميم عالي المستوى)، وهي عبارة مقتبسة من علم الهندسة، التي تنوه على الاصلاحات الهيكلية والنظامية، التي تبدأ بأعلى الهرم إلى الاسفل، من أجل خلق قيادات ناجحة^(١).

وقد ركّز الرئيس الصيني "شي جين بينغ" على مجموعة من المبادئ في السياسة الخارجية الصينية، لإدامة العلاقات الدولية، أبرزها^(٢):

أولاً- الإيمان بأنّ العلاقات الصينية - الغربية تقوم على فلسفات متنافسة، إذ يرى الغرب أنّ النجاح يتأتى من ترك الأشخاص يختارون مصيرهم، في حين تؤمن القيادات الصينية أنّ الأشخاص ينبغي أن يضحو بحرياتهم، وخصوصيتهم، خدمة للمصلحة العامة.

ثانياً- التأكيد بأنّ الولايات المتحدة تسعى إلى احتواء الصعود الصيني، عن طريق مؤسسات معادية استراتيجياً، مثل: تحالف "أوكوس" (AUKUS) مع بريطانيا وأستراليا، والتجمع الرباعي مع الهند وأستراليا واليابان. ثالثاً- وصف الولايات المتحدة بأنّها منافس استراتيجي للصين عام ٢٠١٧، وأنّ الحرب التجارية مستمرة بين الصين والولايات المتحدة وإن كانت انتقائية.

رابعاً- الإيمان بوحدة الأراضي الصينية، وتهديد تايوان بالعودة للوطن الأم طوعاً أو قسراً. خامساً- تطوير الدبلوماسية الصينية العالمية التي أعادت العلاقات الإيرانية - السعودية، فخلال الرعاية الصينية للقاء الذي جمع بين أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "علي شمخاني"، ومستشار الأمن القومي السعودي "مسعود بن محمد العيبان"، تمّ إعادة العلاقات الثنائية في آذار/مارس ٢٠٢٣.

سادساً- طرح "مبادرة الحضارة العالمية" في آذار/مارس ٢٠٢٣، والتي ترى أنّ عالم القرن الحادي والعشرين أصبح غنياً ومعقداً، ومتعدد الحضارات والأقطاب والأطراف، لذلك يجب على الدول أن تمتنع عن فرض قيمها أو نماذجها الخاصة على الآخرين، وعن تأجيج المواجهة الأيديولوجية، واحترام التنوع الحضاري، والدفاع عن القيم المشتركة للإنسانية^(٣).

(١) العلياي، سماح مهدي صالح، العلاقات الدولية في ظل التعددية القطبية: الولايات المتحدة - روسيا - الصين - تكتل البريكس، (بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية، ٢٠٢٢)، ص ٣٢٠.

(٢) المنشاوي، محمد، العالم كما يراه الرئيس شي جين بينغ، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣)، ص ٣ - ٥.

(٣) شيوان، تشو، "مبادرة الحضارة العالمية" .. انعكاس عميق للحضارة الإنسانية، (مسقط: جريدة الرؤية العمانية، ١٣ آذار/مارس، ٢٠٢٣)، ص ٣.

يتضح مما سبق أنَّ القيادة الصينية طورت من أساليب المواجهة مع القوى الغربية، عن طريق إجراء إصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في البنى المؤسسية، وتطوير التحالفات الخارجية، وتعزيز الدبلوماسية، مما أنعكس على تدعيم علمية التقدم الصيني العالمي.

المطلب الثاني

أدوات تحقيق التنمية في ظل التنافس العالمي

سعت القيادات الصينية إلى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، عن طريق إحداث تغيرات في بنية الدولة. فعلى الرغم من الصعوبات، وتفشي الفساد، وانقسام تايوان، إذ أعطت للقوى الغربية مساحة للتدخل، إلا أنَّ قيادات السلطة توجهت لتنظيم مختلف نواحي الحياة، واتخاذ القرارات التي أسهمت في تقدم التنمية، عن طريق استراتيجية التطوير المستمر، إذ عملت القيادات الصينية في الجانب التنموي، على طرح خطط جديدة لتطوير الخطط القديمة بشكل دوري، الأمر الذي أحدث طفرة فريدة على مستوى العالم. وبناءً عليه، سوف نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، آليات تحقيق التنمية السياسية. الفرع الثاني، تعزيز العقيدة العسكرية والأمن القومي. الفرع الثالث، استراتيجية الصعود الاقتصادي المرن.

الفرع الأول: آليات تحقيق التنمية السياسية:

اعتقدت القيادات الصينية بأنَّ تحقيق التنمية يكون عن طريق الإصلاح المؤسسي، الذي يتضمن إعادة هيكلة مؤسسات الحزب والحكومة، بموجب التعديلات الدستورية والقانونية، لذلك عملت على إضفاء الطابع المؤسسي على قيادة الدولة، عن طريق وضع القوانين الضرورية لعمل المكتب السياسي. وقد أصبحت العلاقات الرسمية وغير الرسمية هي علاقات قائمة على الإجراءات البيروقراطية⁽¹⁾.

كما سعت القيادات الصينية إلى أضفاء الشرعية لاستمرارية النظام السياسي، عن طريق التغييرات المؤسسية التي شملت توزيع المناصب بالاعتماد على الكفاءة، والجدارة، للنخب الذين يتسلمون المناصب السياسية، وليس على الانتماءات والولاءات، فضلاً عن تمتع المؤسسات الصينية بالتخصص في مجال عملها. وقد عملت القيادة على تشكيل

⁽¹⁾ Gregory, Leo S., A Social Network Analysis of the Chinese Communist Party's Politburo, (Austin: University of Texas,

المؤسسات التي تسمح بالمساهمة السياسية، حتى تتعزز شرعية الحزب الشيوعي الصيني عند الشعب، ويسهم في حفظ الأمن والاستقرار في الدولة^(١).

وأخذ الحزب الشيوعي الحاكم في الصين بدراسة تجارب الدول المتقدمة في إقرار الدستور الصيني، فقد تمت الاستعانة بالمؤسسات التي تسهم في التوصل إلى الصياغة الملائمة للواقع الصيني، عن طريق الاطلاع على الفقه السوفياتي والأوروبي، بغية الانتفاع في التشريعات القانونية لبناء القدرات التنظيمية في مؤسسات الدولة. وأنَّ الإجراءات الدستورية للقيادة الصينية، عكست الأهداف السياسية التي تتطلع للنهوض، وإعادة مأسسة الواقع الصيني، لتعزيز استقرار المؤسسات، وتطوير الاقتصاد^(٢).

واهتمت القيادة الصينية بالمؤسسات القضائية، بهدف تحقيق الاستقلال القضائي، عن طريق إجراءات تطوير البنية القضائية، عن طريق فصل العمل بين التحقيق والمحاكم، والتنفيذ ومراحل الإشراف، فضلاً عن تمويل القضاة من الخزانة الوطنية، وإلغاء تلقي القضاة تمويلهم من المراكز المحلية، الأمر الذي ساعد في تقوية السلطة القضائية، وخفض الفساد المستشري في أوساطها.

كما حثَّت الإدارة السياسية الصينية على المشاركة السياسية في صنع القرار، لتحقيق الاستقرار، عن طريق تشريع القوانين، ودراسة السياسات الوطنية في الإدارة العامة، عن طريق اللجان الاستشارية القريبة من المجتمع. فعن طريق هذه اللجان، تمكنت الحكومات الصينية من معرفة رؤية الجماهير الشعبية، وتوجهاتهم إزاء مواضيع معينة. وتسهم الحكومات المحلية في إيصال تطلعات المواطنين إلى القيادة، لتكون المشاركة السياسية شاملة لجميع الطبقات، وفق القوانين، والأنظمة، والسياسات المهيأة من الحزب الحاكم^(٣).

وانجزت الإدارة السياسية الصينية الإصلاح والانفتاح، لتحقيق الديمقراطية وفق أنموذج الحياة الصينية، إذ أصبحت شعارات الديمقراطية الاشتراكية هي الأكثر مطالبة من قبل القيادة الصينية، وتم الاعتماد على نوعين من الانتخابات، هما: الانتخابات المباشرة لاختيار رؤساء القرى، والبلدات، والمحافظات. والانتخابات غير المباشرة لاختيار قيادات الحزب

^(١) شنغ، تشن ون، تاريخ الإصلاح الزراعي في الصين: من توزيع الأراضي إلى استراتيجية تنمية صديقة للبيئة، ترجمة: هند المحلي سلطان،

(القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢١)، ص ٣٩١.

^(٢) Balme, Stephanie and Dowdle, Michael W., Building Constitutionalism in China, (London: Palgrave MacMillan, 2009), P.

71, 72.

^(٣) أبو سمرة، محمد، كيف تنهض الشعوب وترقى الأمم، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٥٠.

الشيوعي، وأعضاء المجالس التشريعية. ويهدف تنمية الوعي الانتخابي لدى الشعب، وضعت القيادة الصينية قانون الانتخابات للقرية، لتحقيق غايات، أبرزها^(١):

أولاً- المساهمة الوطنية في صناعة القرار السياسي.

ثانياً- زيادة الوعي والمشاركة الانتخابية لدى المواطنين في القرية.

ثالثاً- زج أصحاب القرى في إدارة العملية الديمقراطية.

رابعاً- الإشراف المباشر من أصحاب القرى على الانتخابات، حفاظاً على نزاهتها، وضمان حقوق المواطنين من الضياع.

وأعطت القيادات السياسية الصينية مساحة للمنظمات غير الحكومية لمزاولة العمل السياسي، بهدف النهوض بالمجتمع الصيني، عن طريق إحياء العادات والتقاليد حفاظاً عليها من الاندثار، فضلاً عن تنمية حقوق الإنسان، عن طريق تشريع الإصلاحات القانونية، أهمها: إلغاء العقوبات ما يسمى "عداء الثورة الصينية"، وتحسين مستوى معيشة الصينيين، فضلاً عن السماح بالحريات السياسية الكاملة للصينيين، مقابل تعزيز القيم الثقافية المتعلقة بالهوية الصينية^(٢). وعملت القيادات على سن التشريعات الخاصة بحماية الأقليات، في مسائل الجنسية، والتعليم، والثقافة، والدين، وفق الأسس القانونية التي أقرها الدستور^(٣).

يتضح مما سبق، أنَّ القيادات الصينية أتبعَت الوسائل الدستورية في بناء المنظومة السياسية، بالاعتماد على التجارب الأممية، بما يتلاءم مع طبيعة الواقع السياسي الصيني، وهو مبدأ توجيه وتنفيذ السياسة العامة نحو التنمية، والذي عزز من المستويات المعيشية للمواطنين الصينيين.

الفرع الثاني: تعزيز العقيدة العسكرية والأمن القومي:

وضعت القيادات الصينية رؤية إصلاحية تقوم على تحويل التقدم الاقتصادي إلى تنمية عسكرية، للحفاظ على الأمن القومي وفق أسس تدعو للسلام والتنمية، إذ يرى القادة الصينيين أنَّ اندفاع الصين نحو التسليح، ليس لمهاجمة دولة محددة، إذ تستخدم الصين منطق الردع لتحقيق السلام، أي تحقيق السلام عبر استخدام القوة، وترى القيادة أنَّه ينبغي أن تضمن الصين صعوداً عسكرياً، بخصائص صينية تكون دفاعية ومحدودة، وعلى الدول المتقدمة أن تختار

^(١) ليونارد، مارك، فيم تفكر الصين، ترجمة: هبة عكام، (الرياض: العبيكان، ٢٠١٠)، ص ٨٦.

^(٢) Yang, Dali L, Discontented Miracle: Growth, Conflict, and Institutional Adaptations in China, (Singapore: Scientific World Publishing Co. Pte. Ltd, 2007), P. 267, 278.

^(٣) تسان، وانغ، القوميات في الصين، (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠٠٤)، ص ٨٦.

التكيف مع الصين بدلاً من تحديها^(١). وقد حققت القيادات الصينية في العلاقات الدولية نجاحًا، عن طريق إيجاد دول أكثر تعاونًا مع الصين، كما أكدت على مبادئ في العلاقات الدولية أدرجت في الدستور الصيني^(٢).

وسعت القيادات الصينية إلى تحقيق الأمن القومي، والحفاظ على وحدة الأراضي الصينية من الاعتداء، عن طريق التعاون مع الدول الإقليمية، لحل المشكلات الحدودية بالمفاوضات بين الدول المحورية في آسيا الوسطى، في إطار منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١^(٣)، والسعي إلى الصعيد العالمي في مجال العلاقات الدولية، عن طريق تنشيط الأمة الصينية، لتصبح قوة عظمى في إطار مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات. فقد اتفقت الصين مع روسيا على الاعتراض المزدوج في مجلس الأمن الدولي، لتقييد الهيمنة الأمريكية، والدعوة إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب في مضمار تكتل البريكس.

وعملت الإدارة الصينية على الانفتاح التدريجي على محيطها الإقليمي والدولي، لبناء علاقات طيبة ومتوازنة، والعمل على أن تصبح الصين فاعلاً أساسياً ومؤثراً في الساحة الدولية، عبر اتخاذ سياسات خارجية تتميز بالمرونة على أسس المصلحة المتبادلة، وفق نهج يصب في مصالح الجميع ضمن العلاقات الدولية، عبر تحقيق الخطط الإستراتيجية المتمثلة في استخدام القوى الناعمة في السياسة الخارجية مع دول العالم، إذ انتقلت الصين من دولة مغلقة إلى دولة منفتحة، عبر نهج سياسي أكثر تطوراً في تقوية العلاقات الخارجية، والتعامل بحكمة وواقعية للوصول إلى نظام عالمي جديد^(٤). يتبين مما سبق، أنَّ القيادات الصينية وجهت السياسة الخارجية بدقة مع التغيرات الإقليمية والدولية، بغية تحقيق الصعود السلمي للصين، إذ عملت في إطار يسوده التعاون لتحقيق المصالح المتبادلة.

(1) Callahan, William A., China Dreams: 20 Visions of the Future, (England: Oxford University Press, 2013), P. 58.

(2) Dellios, Rosita and Ferguson, R. James, China's Quest for Global Order: From Peaceful Rise to Harmonious World, (London: Lexington Books, 2013), P. 68.

(3) تكمن مهمة هذه المنظمة في تعزيز القوة العسكرية، وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، كما حققت المنظمة تدريجياً نظاماً متنوعاً ومتكاملاً يهدف إلى تعزيز التعاون الأمني، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومنع تهريب الأسلحة والمخدرات، وتوسعت لتشمل التعاون في المجالات الاقتصادية. لينغ، جانغ يون، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: آية محمد الغازي، (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٧)، ص ٤٣٧.

(4) شعراوي، سالي نبيل، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ٢٦٠.

الفرع الثالث: استراتيجية الصعود الاقتصادي المرن:

لقد سعت القيادات الصينية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق الإصلاح الشامل في السياسات الاقتصادية في الجوانب الزراعية، والاقتصادية، والتجارية، ثم الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر، عبر نهج تدريجي يفسح المجال لرؤوس الأموال الخاصة بالأفراد أو الشركات في الصين. وأنَّ التحولات المؤسسية في النظام الاقتصادي الصيني، تضمنت مجموعة من الإجراءات لتحقيق التنمية الاقتصادية، بهدف الحفاظ على وحدة الدولة، وضمان الأمن القومي، أبرزها⁽¹⁾:

أولاً- نقل المجتمع الصيني من الزراعي إلى الصناعي.

ثانياً- الاعتماد على التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

ثالثاً- إحالة الاقتصاد الصيني من المخطط إلى اقتصاد السوق.

رابعاً- استبدال الثقافة الصينية التقليدية بالثقافة المدنية.

خامساً- تشجيع الشخصيات الغنية بالانضمام إلى الحزب الشيوعي الحاكم.

سادساً- تقليص النفقات والعمل على زيادة الواردات.

ثامناً- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعملت القيادات الصينية على تشكيل نظام قانوني يعزز التنمية الاقتصادية، عبر إقرار قوانين مهمة، مثل: قانون الرقابة والإدارة، وقانون الاستثمارات الخارجية، وقانون التأمينات، وقانون إدارة النقد الأجنبي، والقانون الخاص بالبنوك الأجنبية، وقانون المساعدات الخارجية لأصحاب رؤوس الأموال أو المستثمرين⁽²⁾، وإعطاء صلاحيات أوسع للشركات الخاصة، عبر تقاسم الأرباح بين الدولة والشركات، مما دفع الشركات إلى زيادة الإنتاج، كذلك رفض قانون القيود المالية المفروض على رجال الأعمال والشركات، والسماح بالملكية، فضلاً عن فتح الباب أمام رؤوس الأموال، وتقليل الفائدة المفروضة عليهم، وإعانة الشركات المفلسة، وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية الخصخصة، ودمجها

⁽¹⁾ Hong, Zhaohui, The Price of China's Economic Development Power, Capital, and the Poverty of Rights, (Kentucky: University Press of Kentucky, 2015), P. 39.

⁽²⁾ Mostrous, Yiannis G. and others, The Silk Road to Riches: How You Can Profit By Investing In Asia's Newfound Prosperity, (England: Pearson Education Inc, 2006), P. 49.

ضمن المؤسسات^(١)، وكان السبب المباشر لفتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي الأجنبي، هو احتوائه على درجات مختلفة في الملكية والإدارة التي يتمتع بها المستثمرون الأجانب.

وتمكن القيادات الصينية من إقرار اللا مركزية المالية، في سلطة اتخاذ القرار في الإدارات المحلية، والتي أسهمت في ابتكار المؤسسات عبر إعطاء الحريات على مستوى الأقاليم، وأصبحت الحكومات هي الجهات الفاعلة في الإصلاحات الاقتصادية، كذلك إقرار الضمان الاجتماعي واللوائح الضريبية، وإصلاح نظام التقاعد المركزي، وعملت على إدارة تلك القوانين عبر الحكومات المحلية، وتجمع الضرائب من قبل الحكومة المحلية، وتنقسم بينها وبين الحكومة المركزية^(٢). وقد طرح المؤتمر الوطني الشيوعي الصيني السادس عشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، التخطيطات الخمسة الشاملة، وهي^(٣):

أولاً- تحقيق التنمية الريفية والمدنية بشكل متساوٍ.

ثانيًا- تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الصيني.

ثالثًا- وضع خطط لتطبيق التنمية البيئية للحفاظ على البيئة من التلوث.

رابعًا- التأكيد على التخطيط الشامل في جميع مفاصل الدولة.

خامسًا- تهيئة متطلبات الانفتاح لتحقيق التنمية الناجحة.

سادسًا- تعزيز البنوك وسوق الأوراق المالية التي تدعم المشاريع لتحقيق التقدم الاقتصادي.

وركزت القيادة الصينية في تمويل المشاريع الصناعية، لتحقيق التنمية الاقتصادية، عبر تطوير التكنولوجيا واستخدامها في الصناعات المحلية، وهيكلية البنى التحتية الكبيرة للمشاريع، والتي أسهمت في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني على المستوى الدولي. وقد امتازت التنمية الخارجية الصينية بخصائص مهمة، من حيث تمويل التنمية عبر الائتمان الوطني، الذي بدوره تتم مراقبة أداء السوق بعده هو المقياس، إذ تمول المشاريع الدولية من قبل بنك التنمية

^(١) خونغ، بي جانغ، التنين يخلق: دراسة حول الاستثمارات الصينية الخارجية، ترجمة: حميدة محمود فرج، (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٦)، ص ٧٩.

^(٢) Schiere, Richard, China's Development Challenges Economic Vulnerability and Public Sector Reform, (London, Routledge, 2010), P. 83 – 89.

^(٣) يوان، تشانغ تشوا، الاقتصاد الصيني: الإصلاحات والتحول، ترجمة: طارق فرماوي وآخرون، (القاهرة: بيت الحكمة للاستثمار الثقافي، ٢٠١٥)، ص ٨٢، ٨٣.

الصيني، وهو مؤسسة مالية حكومية، ويتم توفير الأموال عبر السندات التي يمنحها البنك، من دون تدخل في سياسة الدولة المقترضة^(١)، إذ تعمل الحكومة الصينية على تعزيز الانتماء، عبر تنظيم العمل بين المصارف والحكومة. لقد طرحت القيادات الصينية إصلاحات جوهرية في الأنظمة السياسية والاقتصادية والتجارية، مما أفرز مؤسسات قادرة على الاستفادة من التقدم الحاصل في النظام العالمي. فقد حققت الصين مكاسب من حيث الحفاظ على استقرار نظامها السياسي، واثبتت بقدرتها على نبذ الأيديولوجية المتطرفة في التنمية الاقتصادية، مما أعطى الصين القدرة على التكيف بنجاح، عبر المنح بين النظام الشيوعي والنظام الرأسمالي، وعلى المستوى الخارجي تمتت الصين من الدخول في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، والمنافسة في الأسواق العالمية بجودة أعلى، وكلفة أقل، وإيجاد مشاريع قارية تربط دول العالم، مثل: طريق الحرير عام ٢٠١٣، بهدف تحقيق مبادئ المصالح المشتركة مع الدول، التي يبلغ عددها (٦٥) دولة^(٢).

يتبين مما سبق، أنَّ الصين تمكنت من إيجاد أنموذجًا اقتصاديًا فريدًا، يحقق التنمية الاقتصادية القائمة على سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، إذ احتلت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهي ثالث أكبر تدفق في التجارة الخارجية، ورابع أكبر دولة في الناتج المحلي الإجمالي.

⁽¹⁾ Yuan, Chen and others, Development Finance In China: Theory And Implementation, (Singapore: Enrich Professional Publishing, 2011), P. 100, 101.

⁽²⁾ Mayer, Maximilian, Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations, (Singapore, Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2018), P. 115.

الخاتمة

تشكل رؤية القيادات الصينية أبرز العناصر المؤثرة في النظام السياسي والاقتصادي الصيني، إذ تعمل على وضع الخطط ورسم المسار المناسب، لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية، بما يتلاءم مع وضع الأمة الصينية، وتمكنت القيادات الصينية من بلورة رؤية محددة، تقوم على الترابط النوعي بين النمو الاقتصادي، والتقدم السياسي، في إطار استراتيجية الإصلاح والانفتاح، إذ إنَّ تطور النظام السياسي يرتبط بتطور النظام الاقتصادي، فكلما كان النظام الاقتصادي متقدماً مستقرًا، تحدث التنمية السياسية في الدولة. وأصبح العامل الاقتصادي معياراً لإجراء المقاييس في المؤسسات الحكومية الصينية، وأداة للانفتاح الخارجي، والتوسع في الأسواق العالمية، وإقامة العلاقات مع دول العالم.

الاستنتاجات

- ١- تمكنت القيادات الصينية من وضع استراتيجية الإصلاح والانفتاح، عن طريق التخلي عن السياسات الأيديولوجية القائمة على التعصب للحزب الشيوعي الصيني.
- ٢- حددت القيادات الصينية الأسبقيات السياسية والاقتصادية لإدارة الدولة الصينية، عن طريق الحفاظ على النظام السياسي، ووحدة الأراضي الصينية، وتحقيق النمو الاقتصادي، بما يعزز التنمية السياسية والاقتصادية للأمة الصينية.
- ٣- استمرار القيادات الصينية الشيوعية بطرح المشاريع التنموية الداخلية والخارجية، للحفاظ على شرعية النظام الحاكم واستقراره.
- ٤- تسعى القيادات الصينية إلى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية للدول الحليفة، عن طريق المشاريع العالمية، مثل: مشروع طريق الحرير، والدعوة لإقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب العربية:

١. إبراهيم، بكر محمد، أخطر ١٠ قادة في العالم، (القاهرة: مركز الراية للنشر والإعلام، ٢٠٠٤).
٢. أبو سمرة، محمد، كيف تنهض الشعوب وترقى الأمم، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).
٣. أبو عيشة، عبد الفتاح، موسوعة القادة السياسيين: عرب وأجانب، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
٤. أحمد، سامر خير، العرب ومستقبل الصين، ط ٢، (عمان: دار البيروني للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).
٥. شعراوي، سالي نبيل، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).
٦. عبد العزيز، عبد العزيز حمدي، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والإقتصادية، ط ٢، (القاهرة: أم القرى للطباعة والنشر، ٢٠٠٧).
٧. عبد الكريم، وجيه أحمد، ماو تسي تونغ: العملاق الأصفر الذي أخرج المارد الصيني من قمقمه، (دمشق، دار الكتاب العربي، ٢٠١١).
٨. العلياوي، سماح مهدي صالح، العلاقات الدولية في ظل التعددية القطبية: الولايات المتحدة - روسيا - الصين - تكتل البريكس، (بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية، ٢٠٢٢).
٩. العلياوي، سماح مهدي صالح، مستقبل الشرق الأوسط وملاح نظام عالمي جديد، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٨).
١٠. القصير، ماهر بن إبراهيم، تكتل دول البريكس: نشأته - اقتصادياته - أهدافه، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٤).
١١. المنشاوي، محمد، العالم كما يراه الرئيس شي جين بينغ، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣).

ثانياً- الكتب المترجمة:

١. بون، وو، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي، ترجمة: عبد العزيز حمدي، (الكويت، المجلس الوطني للفنون والآداب، ١٩٩٦).
٢. بيشل، إنريكا كولوتي، الثورة المتواصلة، ترجمة: فؤاد مرقص ونبيل مهاني، (بيروت: دار الحقيقة للطباعة، ١٩٧١).
٣. تسان، وانغ، القوميات في الصين، (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠٠٤).
٤. تشلاني، برأهما، بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢).
٥. خونغ، بي جانغ، التنين يحلق: دراسة حول الاستثمارات الصينية الخارجية، ترجمة: حميدة محمود فرج، (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٦).

٦. خونغ، جوو وخوو، شيونغ، يد ممدودة: ستون عاماً من المساعدات الصينية الخارجية، ترجمة: محمد عبد الحميد حسين، (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢١).
٧. شنغ، تشن ون، تاريخ الإصلاح الزراعي في الصين: من توزيع الأراضي إلى استراتيجية تنمية صديقة للبيئة، ترجمة: هند المحلي سلطان، (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢١).
٨. فانغ، تساي، الاقتصاد الصيني في القرن الجديد: بين الاستكشافات العملية والتفسيرات النظرية، ترجمة: مروة السيد محمد محمود، (القاهرة: دار صفصافة للنشر، ٢٠٢٣).
٩. لينغ، جانغ يون، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: آية محمد الغازي، (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٧).
١٠. ليونارد، مارك، فيم تفكر الصين، ترجمة: هبة عكام، (الرياض: العبيكان، ٢٠١٠).
١١. هيرن، فولفجانج، التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام بالسعودية، ٢٠١١).
١٢. يوان، تشانغ تشوا، الاقتصاد الصيني: الإصلاحات والتحول، ترجمة: طارق فرماوي وآخرون، (القاهرة: بيت الحكمة للاستثمار الثقافي، ٢٠١٥).

ثالثاً- الدوريات والتقارير:

١. العلياوي، سماح مهدي صالح، أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، (جامعة الكوفة: مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، السنة الثالثة عشر، المجلد ١، الجزء ١، العدد ٤٥، آذار/مارس، ٢٠٢٠).
٢. دياب، محمود سعد، فردية ديكتاتورية أم ديمقراطية وطنية.. كيف يحكم الحزب الشيوعي الصين؟، (مجلة الصين بعيون عربية، مكتب الراية للخدمات الإعلانية والإعلامية، بيروت، العدد ١٠٨، تموز/يوليو، ٢٠٢١).
٣. شيوان، تشو، "مبادرة الحضارة العالمية".. انعكاس عميق للحضارة الإنسانية، (مسقط: جريدة الرؤية العمانية، ١٣ آذار/مارس، ٢٠٢٣).

رابعاً- الكتب الأجنبية:

1. Wolf, Eric R., Peasant Wars of the Twentieth Century, (Norman: University of Oklahoma Press, 1999).
2. Balme, Stephanie and Dowdle, Michael W., Building Constitutionalism in China, (London: Palgrave MacMillan, 2009).
3. Callahan, William A., China Dreams: 20 Visions of the Future, (England: Oxford University Press, 2013).
4. Cheng, Tun — Jen, Brown, Deborah and Delisle, Jacques, China Under Hu Jintao: Opportunities, Dangers, and Dilemmas, (Singapore: World Scientific Publishing Company, 2006).
5. Dellios, Rosita and Ferguson, R. James, China's Quest for Global Order: From Peaceful Rise to Harmonious World, (London: Lexington Books, 2013).

6. Gregory, Leo S., *A Social Network Analysis of the Chinese Communist Party's Politburo*, (Austin: University of Texas, 1997).
7. Hong, Zhaohui, *The Price of China's Economic Development Power, Capital, and the Poverty of Rights*, (Kentucky: University Press of Kentucky, 2015).
8. Karl, Rebecca E., *Mao Zedong and China in the Twentieth – Century World: A Concise History*, (north Carolina: Duke University Press, 2010).
9. Khan, Sulmaan Wasif, *Haunted by Chaos: China's Grand Strategy from Mao Zedong to Xi Jinping*, (London: Harvard University Press, 2018).
10. Lampton, David M., *Following the Leader: Ruling China, from Deng Xiaoping to Xi Jinping*, (California: University of California Press, 2014).
11. Levine, Stephen I. and Pantsov, Alexander F., *Deng Xiaoping A Revolutionary Life*, (New York: Oxford University Press, 2015).
12. Li, Cheng, *Chinese Politics in the Xi Jinping Era Reassessing Collective Leadership*, (Washington: Brookings Institution Press, 2016).
13. Mayer, Maximilian, *Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations*, (Singapore, Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2018).
14. Mostrous, Yiannis G. and others, *The Silk Road to Riches: How You Can Profit By Investing In Asia's Newfound Prosperity*, (England: Pearson Education Inc, 2006).
15. Schiere, Richard, *China's Development Challenges Economic Vulnerability and Public Sector Reform*, (London, Routledge, 2010).
16. Yang, Dali L, *Discontented Miracle: Growth, Conflict, and Institutional Adaptations in China*, (Singapore: Scientific World Publishing Co. Pte. Ltd, 2007).
17. Yuan, Chen and others, *Development Finance In China: Theory And Implementation*, (Singapore: Enrich Professional Publishing, 2011).
18. Zhong, Yang and Hua, Shiping, *Political Civilization And Modernization in China: The Political Context of China's Transformation*, (Singapore: World Scientific Publishing Company, 2006).